ملخّص برنامج الخاتمة - الحلقة(327) / عبد الحليم الغزّي

أسئلةٌ ، أجوبةٌ ، صورٌ وحقائق من واقعنا الشيعي المَرجعي المُرجئي البَتري العباسي التافه (ج٣١)

اسئلة واجوبة (ق١٧)

الزيارة الجامعة الكبيرة وأتونُ التحريف (ج٧)

- تحريف الدين الخوئي مثالاً (ق١)

الأربعاء: ٧/رجب/١٤٤٣هـ - الموافق ٩/٢/٢٠٢٢ م

الجزءَ السابع من عنواننا المتقدِّم في الحلقات الماضية: "**الزيارةُ الجامعةُ الكبيرةُ وأتُوْنُ التحريف**". في الأجزاء المتقدِّمة حدَّثتُكُم عن تحريف الزيارة الجامعة الكبيرة، قطعاً لم يكتمل الحديث لكنَّني سأتوقَّفُ عندَ هذا الحدِّ كي أنقلَ الكلامَ إلى جهةٍ أخرى ترتبطُ بالتحريف، إلى جهةٍ أخطر.

مُشكلَتُنا ليست في تحريف الزيارة الجامعة الكبيرة، تحريفُها هوَ جُزءٌ من مُشكلةٍ كبيرة، مراجعُ حوزة الطوسي حرَفوا الدِّينَ بأكمله..

سآخذُ لكم الخوئي مثالاً: من أكثرِ مراجعِ حوزة الطوسي تحريفاً للدِّين بحسبِ اطلاعي وبحسبِ تتبعي وتدقيقي وتحقيقي، منذُ زمان الطوسي وإلى يومنا هذا: (الخوئي)، (محمد باقر الصدر)، (السيستاني أكثرُ منهما تحريفاً).

السيستاني إذا أردتُ أن أقايسهُ حوزوياً بالخوئي فهو خيطٌ صغيرٌ في فردةِ جوربٍ من جواربِ الخوئي لا قيمة لهُ، السيستانيّ ليسَ لهُ من شأنٍ علميَ مُهمٍّ يُذكر إذا أردتُ أن أقايسَهُ بالخوئي، وكذا إذا أردتُ أن أقايسهُ بمحمد باقر الصدر فهو صُورةٌ شبحيّةٌ لا قيمةَ لها.

لذا فإنَّني سآخذ الخوئي مثالاً لأنَّ كُلَّ الَّذين في النَّجف من الَّذينَ يُقالُ لهم مراجع من الطبقةِ الأولى، من الطبقةِ الثانية، من الطبقةِ الثالثة، لأنَّهم جميعاً عيالٌ على كُتُب الخوئي، عيالٌ على دروس الخوئي..

إذاً عنواننا في هذه الحلقة: **الخوئي مثالٌ واضحٌ لتحريف دينِ مُحَمّد وآلِ مُحَمّد صلواتُ الله وسلامهُ عليهم.**

المعولُ الَّذي استعملهُ الخوئي في تهديمِ دينِ مُحَمّد وآلِ مُحَمّد: (**عِلَمُ الرِّجال النّاصبي**)، كتابهُ (مُعجمُ رجال الحديث)، هذا هوَ الفايروس الإبليسي الشيطاني الَّذي استعملهُ الخوئي..

قد كتبتُ خُلاصةً لكُلِّ ما جاءَ في هذا الكتاب، ليسَ في هذا الجزء وإنَّما لأربعةٍ وعشرينَ جزءاً: عددُ الصفحاتِ في كُلِّ الأجزاء: (١١٦٣٩) صفحة، المقدِّمة والتنظيرَ النظريات في علم الرِّجال: (١٠٦) صفحة، وإذا أردتُ أن أحدِّدَ بالضبط عددَ الصَفحات الَّتي ذَكَرَ فيها قواعدَ العلم ٨٣ صفحة فقط، ما يُسمّى بالطبقاتِ والفهارس إنَّها أرقامٌ، عددُ الصفحات: (٣٦٣٣)، الصفحاتُ الَّتي فيها أسماءَ الرِّجال: (٧٩٠٠) صفحة، العدد الكُلي للأسماء في الكتابِ كُلِّه: (١٥٧٠٦).

أتعلمونَ كم عددُ الثِّقَاة منهم؟! عددُ الثِّقَاة: (٧٠٠) واحد من مجموع (١٥٧٠٦)، أيّ علمٍ هذا؟!

عددُ الممدوحين بِكُلِّ ألوان المدح: (١٤٥٧)، فيكون عددُ الثِّقَاة مع الممدوحين بِكُلِّ صيغ المدح: (٢١٥٧)، الَّذين لا مُدحوا ولا قُدحوا، فأيّ علمٍ بحالهم ليسوا ممدوحينَ وليسوا مقدوحين: (٩٦٦٥)، مجاهيل بالمطلق، يُقالُ عنهم مجاهيل: (٣٣٦)، مذمومون بشكلٍ واضح: (٤١٩)، من أبناء المذاهب الأخرى: (١٤١)، من الَّذينَ وُصفوا بالغُلو الصريح: (٤٨)، أسماء مُكرَرة بسببِ التصحيف، بسببِ التحريف، بسببِ أغلاطِ النُّسَاخ إلى غيرِ ذلك، المكرر: (٣٠٨٧)، مجموع الممدوحين والمذمومين: (٢٧٦٥)، الأسماء الباقية لا هي ممدوحة ولا هي مذمومة مجرد لستة أسماء: (١٢٩٤١).

أيّ علمٍ هذا؟! وأيّ كتابٍ هذا؟! كتابٌ شيطانيٌ من الطرازِ الأوّل!! فعددُ الممدوحين والمذمومين بِكُلِّ مراتب المدح والذم: (٢٧٦٥). والَّذينَ لا نستطيعُ أن ننتفعَ من ذكرهم: (١٢٩٤١).

الخوئي لَمّا شكَّلَ لجنةً وأشرفت اللجنةُ على كتابهِ هذا وطُبِعَ الكتاب وقالوا ما قالوا عن هذا الكتاب؛ "من أنَّهُ مُعجزةٌ من معاجزِ حوزة النَّجف"، على أساس أنَّ حوزة النَّجف تصدرُ منها المعاجز! بعدَ مُدَّةٍ رجعَ الخوئي وقالَ من أنَّ أرائهُ قد تبدَّلت، فشكَّلَ لجنةً جديدةً وغَيّرت الكثيرَ في هذا الكتاب، عمليةٌ لَعِب، أتعلمونَ لماذا رَجعَ وغيّر هذا الكتاب؟

لأجلِ هذه الجُملة: هذا (كاملُ الزيارات) في مُقدِّمة الكتاب ابن قولويه هكذا يقول: **وقد عَلِمنا أنَّا لا نُحيطُ بجميعِ ما رُوي عنهم في هذا المعنى ولا في غيره، لكن ما وقعَ لنا من جهة الثقاة من أصحابنا رحمهم الله**، هذه الجملة: (**لكن ما وقعَ لنا من جهة الثقاة من أصحابنا**).

في البدايةِ فهمها الخوئي: من أنَّ جميع الرواة في هذا الكتاب هُم ثقات بنظرِ ابن قولويه، وطُبِعَ الكتاب وانتشرَ الكتاب وأصدرَ الفتاوى على هذا الأساس، لكنَّهُ بعدَ ذلكَ تراجعَ عن هذا الفَهم وقالَ من أنَّ ابنَ قولويه لا يتحدَّث هنا عن جميع الرواة، وإنَّما يتحدَّثُ عن مشايخه، عن أساتذته فقط، فرجعَ وغَيّرَ ما غَيّرَ في الكتاب، وغَيّرَ ما غَيّرَ في الفتاوى أيضاً، ما هي عمليةٌ لَعِب هكذا يلعبونَ بدين الله.

أنا سأضربُ لكم مثالاً: لاحظوا (منهاجَ الصالحين) الرِّسالةُ العمليةُ للخوئي، لَمّا أصدرها وأصدرَ الفتاوى فيها وفقاً لرؤيته الَّتي أثبتها في مُعجمِ رجاله قبلَ أنْ يُغَيِّرَهُ، هذه الطبعةُ العشرون، هذا الجزء الأوّل: **في الأغسال الفعلية** - يُعدِّدُ الأغسال الَّتي يُفتي هو بها في رسالته العمليّة - **كالغُسلِ للإحرام أو لزيارة البيت** - إلى أن يقول: **والغُسلِ لزيارة الحُسَينِ عليه السّلام، والغُسلِ للاستخارة** - إلى بقيّة ما ذَكرَ من الأغسال، فذَكرَ هنا الغسلَ لزيارة الحُسين اعتماداً على ما جاء في روايات (كامل الزيارات)، والَّتي اعتبرها موثوقةً بحسبِ ما تبنَّاهُ في معجمِ رجاله قبلَ أن يتغيّر رأيهُ.

هذه الطبعةُ (الثامنةُ والعشرون)، هذه الطبعةُ بعدَ أنْ غَيّر رأيهُ وغَيّر كتابهُ، هذا الجزءَ الأوّل من الرسالة العمليّة: **في الأغسال الفعلية** - عَدَّد الأغسال - **كالغسلِ للإحرام أو لزيارة البيت والغُسلِ للذبحِ والنحر والحلق والغُسلِ للاستخارة** - إلى آخره، فحذفَ الغُسلَ لزيارة الحُسَين، مثالٌ واضح، يعني أنَّ الفتاوى تتغيّر!!

في البدايةِ الخوئي حينَ قرأ عبارةَ كامل الزيارات: (**لكن ما وقعَ لنا من جهة الثقاة من أصحابنا**)، فهمها بحسبِ الفهم المعروف عندَ عُلماء الشيعة السابقين، حيثُ يوثّقونَ جميعَ الرواة الّذينَ وردوا في كتاب (الكامل)، لا أتحدَّثُ عن الجميع، هُناكَ فهمٌ موجودٌ، الخوئي قلّدهم في هذا الفهم، وهذا الفهمُ هُوَ الفهمُ الصحيح، لكن يبدو أنَّ الشَّيطانَ لم يُعجبهُ ذلك فَوجّهَ الخوئي إلى أنْ يعودَ كي يُغيّرَ مُعجمَ رجاله، وكي يُفهِمَ الشَّيطانُ الخوئي من أنَّ المرادَ من الثقاة هم المشايخُ المباشرون لابن قولويه، ومن هُنا اختلفت الفتاوى عندهُ، وهذا يدلُ على أنَّ الخوئيّ جاهلٌ لا يعرفُ العربية، وجاهلٌ لا يعرفُ منطقَ العُلماء.

أنا أقولُ لكم: حينما نقرأ هذه الجملة: **ولكن ما وقعَ لنا من جهة الثقاة من أصحابنا** - هذا لا ينطبقُ على مشايخه الّذينَ ينقلُ منهم بشكلٍ مباشر. "**ما وقعَ لنا**"؛ يعني ما وصلَ إلينا بالأسبابِ المختلفة، من جملة الأسبابِ مَشايخهُ.

ولا أخرجتُ فيه حديثاً رُوي عن الشُّذّاذ من الرجال - الشُّذّاذُ من الرجال هنا جعلهم في مُقابل الثقاة، فهذا لا يُشعرَ ولا يُفْهَم منه من أنَّهُ جعلَ الشُّذّاذ في مقابلِ مشايخه الّذين روى عنهم بشكلٍ مباشر، وإنَّما تَحدَّثَ عن كُلِّ الرواة الّذينَ ذُكروا في هذا الكتاب، الكلماتُ واضحةٌ وواضحةٌ جِدّاً، إلى بقيّة كلامه.

ماذا جاء في مُقدِّمة معجمِ رجال الحديث بعدَ التغيير؟! في هذه الطبعة الخامسة المنقّحة والمزيدة، في المقدِّمة في الصفحة الّتي وضع لها حرفُ الفاء رقماً، في النقطة الأولى: **جرت تعديلاتٌ أساسيّةٌ على الكتاب في بعض المباني الرجاليّة والأصول العامّة المتّخذة في مُقدِّمة المعجم، أدَّت إلى تغييرات جذرية على مواقع بعض رجال الحديث واعتباراتهم من حيثُ التوثيقِ والتضعيف** - تغييراتٌ أساسيّةٌ غَيّرت الكتابَ وأدَّت إلى تغيير الفتاوى، إلى أن تقول المقدِّمة: **كُلُّ هذه التغييرات والتعديلات جرت في إطارِ لجنة علميّة ضمّت كبارَ العُلماء بتصدّي العلّامة الشيخ مسلم داوري** - من تلامذة الخوئي، شخصيّةٌ آخوندية معروفة، جعلهُ الخوئي رئيساً للجنة الّتي قامت بإجراء التعديلات والتغييرات على كتابه (معجمِ رجال الحديث)، فهذه النُسخةُ وهي الطبعةُ الخامسة عُدِّلت وغُيّرت تعديلاً كبيراً بأمرٍ من الخوئي، وبتنفيذ من لجنة مثلما قالت المقدِّمة من كبارِ العلماء الخوئيين، يُشرِفُ عليها شيخ مسلم داوري.

أنا أسألكم: هذا تحريفٌ في الدِّين أو ليسَ تحريفاً؟!

تفسيرُ إمامنا الحسن العسكري صلواتُ الله وسلامهُ عليه، سَيدُ تفاسيرِ آلِ عليّ تعرّضَ للتحريف، تعرّضَ للتصحيف، وتعرّضَ لحربٍ كبيرة من مراجع الشيعة، الجميع يحاربونَ هذا التفسير الشريف ويضحكونَ على الشيعة حينما يكونُ الحديثُ عن التقليد يقولونَ لهم: (**فَأمّا** - إنَّني أقرؤها من تفسير إمامنا الحسن العسكري، لأنَّ المصدرَ الوحيد لها هو هذا التفسير - **مَنْ كَانَ منَ الْفُقَهَاء صَائناً لنَفْسه حَافظاً لدينه مُخَالفاً لهَوَاه مُطيعاً لأمْرِ مَوْلَاه فَلْلعَوَامّ أنْ يُقَلّدُوه** - ويسكتون، تكملةُ الرواية: **وَذَلكَ لَا يَكُونُ إلَّا بَعْضَ فُقَهَاءَ الشّيعَة لَا جَميعَهُم**)، هذه التكملة لا يُكملُونها.

هم أساساً لا يعتقدونَ بصحّة هذه الرواية، لماذا؟ لأنَّها وردت في تفسير إمامنا العسكري، وهذا التفسيرَ يرفضونهُ، ومعَ ذلكَ يحتجّونَ بها على الشيعة! ويُحرفُونها لا يكملونَ قراءةَ الرواية، هؤلاء مراجعكم..

الخوئي ماذا يقولُ عن هذا التفسير؟! هذا الجزء ١٣ من (معجم رجال الحديث)، هكذا يقول: **أنَّ النّاظر في هذا التفسير لا يشكُّ في أنَّهُ موضوع وجلَّ مقامُ عالمٍ مُحقّق أن يكتُبَ مثلَ هذا التفسير فكيفَ بالإمامِ عليه السّلام.**

ما الّذي نفهمهُ من كلام الخوئي هذا، يعني أنَّ الخوئي قد نظرَ في هذا التفسير من أوّله إلى آخره، لابُدَّ أنَّهُ قد نظرَ في كُلِّ كلمة، ومن هنا حَكَمَ على التفسيرِ من أوّله إلى آخره على أنَّهُ موضوع.

نذهبُ إلى تفسير الخوئي: هذا هو (البيان في تفسير القرآن)، هكذا يقول الخوئي في المقدِّمة: **وسيجدُ القارئُ أنّي لا أحيدُ في تفسيري هذا عن ظواهر الكتابِ ومُحكماته، وما ثبتَ بالتواترِ أو بالطرقِ الصحيحة من الآثار الواردة عن أهلِ بيت العصمة من ذُريّة الرّسول صلّى اللهُ عليه وآله.**

نذهبُ مع الخوئي في تفسيره هذا، هذه النسخةُ الّتي طُبِعت أيّامَ حياته: **في فضلِ سورة الفاتحة** - ذكرَ روايةً عن الشيخ الصّدوق وهي موجودةٌ أيضاً في الطبعة الّتي طُبِعت بعدَ وفاته، الروايةُ بحسبِ ما جاء في النسختين؛ نقلها الخوئي عن (تفسير البرهان)، صاحبُ البرهان هاشم البحراني نقلَ الرواية من (عيونِ أخبار الرضا)، لأنَّهُ نقلَ الروايةَ عن الصّدوق.

هو نقلها عن (تفسير البرهان)، لكنَّهُ لا علمَ لهُ بالمصادرِ والأسانيد، لو كانَ عالماً مُحقّقاً لذهبَ إلى أصل الروايةِ، فصاحبُ البرهان نقلها عن العيون، وصاحبُ العيون نقلها عن تفسيرِ إمامنا الحسن العسكري، ولا يوجدُ مصدرٌ آخر.

وصاحبُ العيون ذكرَ السند: (**حَدَّثنا مُحمّدُ بنُ القاسم المفسّر المعروف بأبي الحسن الجُرْجَاني رضي اللهُ عنه، قالَ: حدَّثنا يوسفُ بن محمد بن زياد وعليّ بن مُحمّد بن سيّار**)، هذا سندُ تفسيرِ إمامنا الحسن العسكري في أوّله، إذا ما رجعنا إلى سند تفسيرِ إمامنا الحسن العسكري هو هذا بالضبط..

أضيفُ إلى هُراء الخوئي أيضاً في نفس الاتّجاه: هذا كتابهُ (التنقيح في شرح العروة الوثقى)، الجزء الخاصّ بمباحث الاجتهاد والاحتياط والتقليد، حينَ يُوردُ رواية التقليد الّتي مصدرُها الأصل تفسيرَ إمامنا الحسن العسكري، هو لا ينقلها من تفسيرِ إمامنا الحسن العسكري، في المتن الخوئي ذكرَ الاحتجاج: (**نعم وردَ في رواية (الاحتجاج)؛ "فَأمَّا مَن كَانَ منَ الْفُقَهَاء")**، وهذه الروايةُ مصدرها الأصل فقط تفسير الإمام العسكري، ولا يوجدُ لها مصدرٌ آخر، والاحتجاج مصدرٌ فرعي، وفي الحاشية المصدر الّذي ذُكر؛ كتاب (الوسائل).

هذا الأمرَ تكرّرَ مرّةً أخرى في صفحة (٢٢١): **وقد يُستدلُّ عليه برواية (الاحتجاج)، المرويةِ عن التفسير المنسوبِ إلى العسكري** - لو كانَ قد نقلَ النصّ من تفسيرِ إمامنا الحسن العسكري فهل يحتاجُ إلى أن يقول هذا الكلام؟! وأيضاً في الحاشية الروايةُ نُقلت عن الوسائل، المصدر الّذي ذُكر لها الوسائل.

هذا يجعلني أعتقدُ؛ أنَّ الخوئي لا يمتلك نُسخةً من تفسيرِ إمامنا الحسن العسكري، لا يمتلكُ نُسخةً لا من المخطوطِ ولا من المطبوع، وإلَّا لماذا في بحثه الاستدلالي ينقلُ عن الاحتجاج؟ وفي الحاشية (من المقرر وليست من الخوئي)، المقررُ أيضاً يبدو أنَّهُ لا يمتلكُ نُسخةً من تفسير الإمام العسكري ولذا نقلَ عن الوسائل، (**المرويةُ في الباب العاشر من أبوابِ صفات القاضي من الوسائل**).

هل هذا هو التحقيق؟! كان يُفترَضُ بالمقرر أن ينقلَ الروايةَ عن كتاب (الاحتجاج)، وليسَ عن (الوسائل)، الإشكالُ قائمٌ أيضاً على دقَّة المقرر، لأنَّ الخوئي نقلَ عن (الاحتجاج)، يُفترَضُ في المقررِ أن ينقلَ عن (الاحتجاج) وأن يُحدِّدَ مكانَ الروايةِ في (الاحتجاج)، هو حدَّدها في (الوسائل)، هذا يبدو أنَّ الـمُقررَ ما كان يمتلكُ تفسير العسكري ولا كتابَ الاحتجاج، لأنَّهم لا يعبؤونَ بكُتب الحديث..

هو قالَ في صفحة (٢٢٢): **والظاهر أنَّهُ مُجلَّدٌ واحدٌ** - هو يتحدَّثُ عن التفسيرِ المنسوبِ كما يقول إلى العسكري - **كما لا يخفى على من لاحظ التفسيرَ الموجودَ بأيدينا اليوم** - ومرَّةً أخرى أيضاً في الصفحة نفسها: **وهذا لم يصل إلينا أبداً وإنَّما الموجودُ بأيدينا مُجلَّدٌ واحدٌ يتطابقُ لِمَا نقلهُ الصَّدوق** - يتحدَّثُ عن تفسيرِ إمامنا الحسن العسكري هذا، لكنَّ الكلامَ هذا لا يُشعرُ من أنَّ الكتابَ كانَ موجوداً لديه، وإذا أردتُ أن أفهمَ أنَّ الكتابَ كانَ موجوداً لديه فهو لم يطَّلع عليه، لو اطَّلعَ عليه لما أخذَ الروايةَ عن تفسير البرهان وأثبتها في تفسيره البيان، باعتبارِ أنَّ التفسيرَ موضوعٌ مثل ما قالَ في مُعجمِ رجاله، أنا أعتقدُ هو هنا أيضاً يكذب، يكذب!

والَّذي يُثبِتُ دقَّةَ كلامي هو ما جاءَ في هذا الكتاب؛ لشيخ مسلم الداوري، الَّذي كانَ رئيساً للجنة الَّتي شَكَّلها الخوئي في إجراء التعديلات والتغييرات على كتابه (معجم رجال الحديث)، هذا هو الجزء الأوَّل من تقريرات أبحاثه؛ (أصول علم الرجال بينَ النظريةِ والتطبيق)، تقريراً لبحث سماحة آية الله الحاج الشيخ مسلم الداوري دام ظلهُ، ماذا جاء في المقدِّمة؟

وكانَ لهُ - لمسلم الداوري - **دورُ الإشراف على سَيرِ تأليف وإخراج (معجمِ رجال الحديث)، لزعيم الطائفة سماحة آية الله العظمى السيَد أبو القاسم الخوئي أعلى اللهُ في الخلد مقامه، فقد رَؤسَ اللجنة الَّتي تابعت إجراء التعديلاتِ والتغييراتِ والإضافاتِ في المعجم** - إلى آخر الكلام. هذا هو مسلم الداوري والَّذي أثبتَ ما أثبتهُ من أنَّ تفسير الإمام العسكري موضوع.

صفحة (٤٩٩)، يُعيدُ كلامَ أستاذه الخوئي: **قالَ السيَدُ الأستاذ قُدِّس سرّهُ: "هذا معَ أنَّ النَّاظرَ في هذا التفسير** - في تفسير الإمام العسكري - **لَا يَشكُّ في أنَّهُ موضوع، وجلَّ مقامُ عالـمٍ مُحقِّق أن يكتُب مثلَ هذا التفسير فكيف بالإمام"** - لاحظوا ماذا يُعلِّق! يقول: **وَقد وقفنا على قسمٍ منَ الكتاب** - لم يقرأ الكتاب كلَّه في قم، يعني حينما كانَ في النَّجف لم يطَّلع على التفسير لا هو ولا الخوئي، أيّ تحقيقٍ هذا؟! - **وحاصلُ ما تَبيَّنَ لنا** - وماذا تَبيَّنَ لكَ وأنت لم تطَّلع على الكتابِ كُلِّه؟! - **أنَّ القولَ بأنَّ جميعَ الكتابِ موضوع لا يمكنُ الموافقةُ عليه** - لماذا؟ لأنَّهُ اطَّلع على بعض من الكتاب، فهل هذا تحقيق؟!

إلى أن يقول: **وحينئذٍ فالكتابُ مثلهُ مثلُ سائر الكتب** - يعني ليسَ موضوعاً، فيه ما هو صحيح، وفيه ما هو ليسَ صحيحاً، هذا الرأيّ توصَّلَ إليه مسلم الداوري بعد أن اطَّلع على بعض من الكتاب، فهذا يعني أنَّهم أثبتوا ما أثبتوا في معجمِ رجال الحديث وهم لم يكونوا قد اطَّلعوا على تفسير الإمام!!

وفي نفسِ هذا السياق هذه تُحفةٌ من تُحَف التحقيق؛ إنَّهُ صادقُ الشيرازي، صَدِّقوني لم أجد غباءً كغباء هذا الرجل!! بيان الفقه في شرح العروة الوثقى، الاجتهادُ والتقليد، الجزء الأوَّل: **روايةُ الاحتجاج** - أيضاً لم ينقلها عن تفسير الإمام العسكري - **عن تفسير الإمام العَسكري** - وفي الحاشية المصدرُ هو (الاحتجاج)، أيّ تحقيقٍ هذا؟! لماذا لا تنقلونَ من المصدر الأصل؟ هذا يكشفُ أنَّهم ليسوا مُطَّلعينَ عليه ويحكمونَ عليه بالكَذبِ، والوضع، وبالتضعيف، والتشكيك.

الَّذي يدلُّ على ذلك: ما هوَ الأساسَ الَّذي وفقاً لهُ ضَعَّفَ تفسيرَ الإمام العسكري؟!

اعتمدَ على ما ذكرهُ العلَّامةُ الحلي في كتابه (الخُلاصة)، هو يقول: **وهذا المقدارُ كاف في السيرة العُقلائية للاعتماد على مثل هذا التفسير وليسَ في المقامِ إشكالٌ سوى تضعيف العلَّامة للتفسيرِ ولراويه، ووجود بعضِ القَصص الغريبة فيه** - هذا الكلامُ رُبّما قرأهُ، رُبّما لم يقرأهُ لا أدري، ولكنَّهُ لم ينقل الرواية عن التفسير، لو كانَ التفسيرَ عندهُ، ولو كانَ قد قرأ التفسير فعلاً لنقلَ عن المصدر الأصل، على أيّ حالٍ هذا ليسَ مُهمّاً - **قال في الخُلاصةِ عن مُحمد بن القاسم راوي التفسير ضعيفٌ كذَّاب** - إلى آخر كلامه، نقلَ كلامَ العلَّامة الحلي في كتابه (الخُلاصة).

هذا هو الجزءَ الرابع من الموسوعة الرجالية للعلَّامة الحلي، وهذا كتابُ (خُلاصة الأقوال في معرفة الرجال) للعلَّامة الحلي: **مُحمّد بنُ القاسم وقيل ابنُ أبي القاسم المفسّر الاسترابادي، روى عنهُ أبو جعفرِ بنُ بابويه** - يعني الصّدوق - **ضعيفٌ كذَّاب** - هذا المفسّر - **روى عنهُ تفسيراً يرويه عن رجلين مَجهولين أحدهما يُعرَفُ بيوسف بنِ مُحمّد بنِ زياد، والآخر عليّ بن مُحمّد بن يسار عن أبيهما عن أبي الحسن الثالث** - أبو الحسن الثالث إمامنا الهادي، وهذا التفسير مرويّ عن إمامنا العسكري - **والتفسيرُ موضوعٌ عن سهل الديباجي عن أبيه بأحاديثَ من هذه المناكير** - هذه الأسماءَ ليستَ موجودةً في سند حديث تفسير الإمام العسكري، فإمّا أنَّ العلَّامة الحلي يتحدَّثُ عن تفسيرٍ آخر نحنُ لا نعرفهُ، وإمّا أنَّ العلَّامة الحلي يخرط، يخرط، لأنَّ الموجودَ في مُقدِّمة التفسير غيرَ هذا الَّذي ذكرهُ.

صادق الشيرازي لو أنَّهُ قارنَ بينَ كلام العلَّامة الحلي وبينَ الموجود في مُقدِّمة التفسير لوجدَ الفارقَ الكبيرَ بينَ الكلامين.